الفصل الثاني:
الأزمة الديموقراطية والدستورية
في مصر

لإثراء الديمقراطية: متى يستقيل الوزير في مصر؟

تعديل الدستور والانتحار الديمقراطي في مصر

هل أنهى تعديل المادة ٧٦ حقا قضية التوريث في مصر

الإصلاح السياسي الشامل وتعديل الدستور

معضلة التحول الديمقراطي في مصر: منهجية أم إجرائية؟

هل يجوز للمرشح المستقل أن يغير صفته بعد فوزه؟

عندما يصبح الترشيح للرئاسة في مصر جريمة!

موسى وفرعون في مصر مرة أخرى

ضوابط الرقابة الدولية على الانتخابات

قضية الإشراف القضائي ومخاطرها القانونية والسياسية

جذر مأساة مصر ـ دمج الدولة في الحزب الوطني

(١)

لإثراء الديمقراطية: متى يستقيل الوزير في مصر؟

ليس هذا العنوان على سبيل الدعابة، ولكنه على سبيل القطع يمثل هدفاً وأملاً للشعب المصري، ليس لأنه يريد للوزراء أن يستقيلوا، ولكن لأنه يتمنى أن تصبح استقالة الوزراء جزءاً من الثقافة السياسية للمجتمع.

ولا نذيع سراً إذا قلنا أن هناك انطباعاً عاماً بأن الوزير يُختار إما لأسباب معلومة، وإما من قبيل الصدفة.

فإذا أُختير لأسباب معلومة، فإنه يظل في الحكم ما دامت الأسباب قائمة، ويعاد تكليفه ما دام البديل له لم يتأهل بعد.

أما إذا كانت الأسباب غير معلومة، وأن منصب الوزارة قد هبط عليه من السماء، كما حدث بالنسبة لربع الوزراء على الأقل، فإن هذه النعمة تذهب دون سبب كما جاءت دون سبب.

والانطباع العام أيضاً هو أن من ركب قطار الوزارة في أي من درجاته يستطيع أن يحسن درجته وفقاً لقواعد اللعبة، فينتقل من الدرجة الثالثة إلى الدرجة الأولى، ولا يهم الدرجة التي يبدأ بها أو التي ينتهي بها ما دام لا يزال عضواً في أسرة القطار. ولكن الممنوع تماماً وغير المألوف أن يستقيل الوزير.

والسبب في ذلك أن الاستقالة تعتبر تحدياً للمُنعِم بالتعيين، ونكراناً لخير هبط صدفة، وبطراً يعاقب عليه صاحبه إلى يوم الدين. فهو إن كان قد عُيّن صدفة، فإنه يظل وفياً لمن عينه، وراعياً لجميله ما دام حياً، وهو في ذلك لا يجرأ على الاستقالة، بل إنه إن كان من المختارين المقربين، فإن استقالته في هذه الحالة تعني شرخاً في الصحبة وانهياراً لسرح السلطة، ودليلاً على سوء الاختيار وعدم الاطمئنان إلى أنه ليس من أهل الثقة. ولكن أن تحدث الكوارث في قطاع الوزير فهذا قضاء وقدر لا سبيل إلى رده! وإذا حاولنا بحسبة

بسيطة أن نرصد عدد القتلى المصريين خلال خمس سنوات من حوادث البحر والبر والجو لأذهلنا الرقم، ولم يفكر أحد الوزراء أن غرق أكثر من ألف مصري في عبّارة يعني فشل الوزير في قطاعه، وأن احتراق قرابة ألف مواطن مصري في قطار الصعيد، أو مسارح الدولة يعني أيضاً فشل وزير النقل فشلاً يؤدى إلى محاكمته وفصله ومعاقبته معاقبة جنائية.

من ناحية أخرى، فإن حوادث الطرق التي تعتبر السبب الذي في الوفيات في مصر كلها إما نتيجة إهمال السائقين، أو سوء إدارة المرور، أو سوء الطرق، أو المرونة في معاملة ملاك السيارات حيث يمنح السائق رخصة للقيادة لمدة عشر سنوات قد يكون قد فقد بصره خلالها أو فقد صلاحياته للقيادة، ولا أظن أن وزير الداخلية أو أي وزير آخر مختص قد سُئل في ذلك. وكيف نعلن أننا نشجع السياحة، بينما أصبح السياح يقرأون الفاتحة على أرواحهم عند مغادرتهم بلادهم إلى مصر بعد حوادث السيارات السياحية التي قتلت عدداً من السياح من جميع الجنسيات، وغير ذلك كثير.

أما في الدول الأخرى التي يتولى فيها الوزير منصبه لاعتبارات واضحة شفافة يعلمها الجميع، وهي تتصل في كل الأحوال بكفاءته ونزاهته وخبرته، وليس بعلاقاته وشلته أو دائرة المصالح التي يرتبط بها، أو الحظ الذي يهبط عليه في ليلة القدر، فإنه يستقيل لأقل هفوة. ويضيق المقام أذا أتينا بالحالات الصارخة للمقارنة لاستقالة الوزراء في الخارج، لكننا نكتفي في هذا المقام بالإشارة إلى أن وزير الداخلية البريطاني الذي كان صديقاً لرئيس الوزراء "السير بلانكت" الضرير، استقال من منصبه رغم مكانته في حزب العمال البريطاني، لأنه وافق بنفسه على منح تصريح بشكل قانوني لخادمة صديقته الأمريكية، للدخول إلى بريطانيا. ولاشك أن فلسفة الاستقالة في الدول المتقدمة هي شعور الوزير بالفشل أو بالحرج وفقاً لمعيار دقيق وحساس.

فهل يمكن أن نأمل أن تصبح استقالة الوزير جزءاً من ثقافتنا السياسية وتقاليدنا السياسية؟ هذا ما نأمله، ولا يجب أن نمل من ترديده، ولكنه لن يتحقق مادامت شروط تحققه لم تتوفر.